

التقدير الفلسطيني

٢٠١٩/٥/٣٠

صفحة القرن

ذكرت صحيفة "يسرائيل هايوم" العبرية، أن وثيقة داخلية تم تسريبها في وزارة الخارجية الإسرائيلية، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن تسريب البنود، وتقضي بنشر التفاصيل الكاملة للخطة الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط، المعروفة باسم "صفحة القرن". طرحت الصحيفة العبرية في البداية سؤالاً مهماً، يتعلق بمدى صحة ما تم تسريبه من وثيقة في أروقة وزارة الخارجية الإسرائيلية، ولم يعرف، حتى الآن، مصدر التسريب. وأوضحت الصحيفة العبرية أنه من بين النقاط الرئيسية في الاتفاقية:

١- الاتفاق

يتم توقيع اتفاق ثلاثي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وحماس، وتقام دولة فلسطينية يطلق عليها "فلسطين الجديدة" على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، من دون المستوطنات القائمة.

٢- إخلاء الأرض

تبقى الكتل الاستيطانية كما هي تحت السيطرة الإسرائيلية، وستنضم إليها المستوطنات المعزولة، على أن تمتد مساحة الكتل الاستيطانية لتصل إلى المستوطنات المعزولة.

٣- القدس

لن يتم تقسيم مدينة القدس، وستكون مشتركة بين إسرائيل وفلسطين الجديدة، وينقل السكان العرب ليصبحوا سكاناً في فلسطين الجديدة، وليس إسرائيليين- بلدية القدس تكون شاملة ومسؤولة عن جميع أراضي القدس، باستثناء التعليم الذي تتولاه فلسطين الجديدة، وفلسطين الجديدة هي التي ستدفع لبلدية القدس اليهودية ضريبة "الأرنونا والمياه".

وأضافت الصحيفة العبرية "يسرائيل هايوم"، أنه لن يُسمح لليهود بشراء المنازل العربية، ولن يُسمح للعرب بشراء المنازل اليهودية، ولن يتم ضم مناطق إضافية إلى القدس. على أن تبقى الأماكن المقدسة كما هي اليوم.

٤- غزة

ادعت الوثيقة الإسرائيلية أن مصر ستقوم بمنح أراضٍ جديدة لفلسطين، بهدف إقامة مطار ومصانع ومكان للتبادل التجاري والزراعة، دون السماح للفلسطينيين بالسكن فيها. ويشق طريق أوتستراد بين غزة والضفة الغربية، ويسمح بإقامة ناقل للمياه المعالجة "أنفاق" بين غزة وبين الضفة.

٥- الدول المؤيدة

وزعمت الصحيفة أنه من بين الدول التي وافقت أن تساعد في تنفيذ الاتفاق ورعايته اقتصادياً، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي ودول الخليج.

ويتم رصد مبلغ ٣٠ مليار دولار على مدى خمس سنوات لمشاريع تخص فلسطين الجديدة.

٦- توزيع المساهمات بين الدول الداعمة

-الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠ %

- الاتحاد الأوروبي ١٠ %

- دول الخليج المنتجة للنفط — ٧٠%

٧- الجيش

يمنع على فلسطين الجديدة أن يكون لها جيش وسلاح قوي، والسلاح الوحيد المسموح به هو سلاح الشرطة.

سيتم توقيع اتفاق بين إسرائيل وفلسطين الجديدة على أن تتولى إسرائيل الدفاع عن فلسطين الجديدة من أي عدوان خارجي، بشرط أن تدفع فلسطين الجديدة لإسرائيل ثمن دفاع هذه الحماية، ويتم التفاوض بين إسرائيل والدول العربية المعتدلة على قيمة ما سيدفع للجيش الإسرائيلي ثمناً للحماية.

٨- الجداول الزمنية ومراحل التنفيذ

عند توقيع الاتفاقية:

- تفكك حماس جميع أسلحتها، وتسليحها، ويشمل ذلك السلاح الفردي والشخصي لقادة حماس، ويتم تسليمه للمصريين.

- تفتح حدود قطاع غزة للتجارة العالمية من خلال المعابر الإسرائيلية والمصرية، وكذلك يفتح سوق غزة مع الضفة الغربية وكذلك عن طريق البحر.

- بعد عام من الاتفاق، تقام انتخابات ديمقراطية لحكومة فلسطين الجديدة، وسيكون بإمكان كل مواطن فلسطيني الترشح للانتخابات.

- بعد مرور عام على الانتخابات، يطلق سراح جميع الأسرى تدريجياً لمدة ثلاث سنوات.

- في غضون خمس سنوات، سيتم إنشاء ميناء بحري ومطار لفلسطين الجديدة، وحتى ذلك الحين يستخدم الفلسطينيون مطارات وموانئ إسرائيل.

- الحدود بين فلسطين الجديدة وإسرائيل ستبقى مفتوحة أمام مرور المواطنين والبضائع، كما هو الحال مع الدول الصديقة.

- يقام جسر معلق "أوتوستراد" يرتفع عن سطح الأرض ٣٠ متراً ويربط بين غزة والضفة وتوكل المهمة لشركة من الصين.

٩- غور الأردن

- سيظل وادي الأردن في أيدي إسرائيل، كما هو اليوم.

وأضافت الصحيفة العبرية أن الخطة الكاملة من المقرر أن تنشر خلال شهر، بحسب مصادر أمريكية.

فيما تعتزم واشنطن عقد مؤتمر اقتصادي دولي في البحرين يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران؛ للتشجيع على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، تحت عنوان "السلام من أجل الازدهار". وأكدت وكالة الأنباء البحرينية، أن المؤتمر فرصة محورية لاجتماع قادة الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال؛ لتبادل الأفكار والرؤى ومناقشة الاستراتيجيات؛ لتحفيز الاستثمارات والمبادرات الاقتصادية الممكنة مع تحقيق السلام في البحرين. بينما أكدت وزارة الخارجية الفلسطينية، أنه لا يوجد سلام اقتصادي من دون سلام سياسي؛ وقالت "لا سلام اقتصادياً من دون سلام سياسي مبني على أسس المرجعيات الدولية المعتمدة، ويؤسس لدولة فلسطينية مستقلة على حدود العام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لها.

الكشف عن العناصر الأربعة الرئيسية بـ (صفقة القرن) الأمريكية

وكشفت قناة (CNN) عربية، عن أن البيت الأبيض، سيعلن عن القسم الأول لخطة السلام الأمريكية المعروفة إعلامياً باسم (صفقة القرن)، والتي ستتضمن ما يُطلق عليه المسؤولون الأمريكيون "ورشة عمل" اقتصادية؛ لجذب الاستثمارات إلى الضفة الغربية وغزة والمنطقة. ونقلت القناة، التي نقلت عن مسؤول رفيع في الإدارة الأمريكية، فإن الجلسة ستقام في العاصمة البحرينية، المنامة، في ٢٥ و ٢٦ حزيران المقبل، وستجمع عدداً من وزراء المالية، بمجموعة من الاقتصاديين البارزين في المنطقة.

ويقود كبير مستشاري البيت الأبيض وصهر الرئيس الأمريكي، جاريد كوشنر، ومبعوث أمريكا للشرق الأوسط، جاسون غرينبلات، الجهود المتعلقة بخطة السلام في الشرق الأوسط، وقد أمضى المسؤولان فترة طويلة في التحضير لهذه الخطة التي يترقب العالم شقها السياسي، الذي من المقرر أن يُعلن عنه في وقت لاحق من العام الجاري.

وحسب القناة، قال المصدر الأمريكي: إن الخطة ستتضمن أربعة عناصر وهي: البنية التحتية، والصناعة، والتمكين والاستثمار في الشعوب، بالإضافة إلى الإصلاحات الحكومية، وذلك من أجل خلق بيئة جاذبة للاستثمار في المنطقة.

وتسعى الخطة لحل النزاعات، التي أثرت على عملية السلام وتسببت بإطالة أجل نجاحها، ومن ضمن هذه النزاعات: حق الفلسطينيين بإقامة دولتهم المستقلة، ووضع القدس، والإجراءات التي تتخذها إسرائيل من أجل الدفاع عن النفس، بالإضافة إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين.

وقال المسؤول الأمريكي: إن خطة السلام ستؤثر إيجابياً على اقتصاد المنطقة بشكل عام، إذ تستهدف لتحويل الأموال التي يتم إنفاقها على الأسلحة إلى تنمية الاقتصاد.

واشنطن في مازق

باتت الإدارة الأمريكية في مازق حقيقي، فباستثناء إسرائيل، لا توجد دولة عربية موافقة أو مؤيدة لخطة السلام الأمريكية المعروفة بصفقة القرن؛ ولحد الآن لم توافق أي دولة عربية كبرى على الانضمام إلى "الصفقة" فهي ترفض الصيغ التي تحاول الإدارة الأمريكية تسويقها. بالنسبة للأردن فقد أوضح الملك عبد الله، أنه لا ينوي دعم خطة لا تتضمن دعمًا واضحًا لفكرة إنشاء دولتين، والقدس عاصمة لها.

أما القاهرة هناك شك أيضاً فيما إذا كان الرئيس عبد الفتاح السيسي يعتزم الانضمام علناً وصراحة إلى جهود الإدارة الأمريكية لتعزيز "صفقة القرن". فيما دول الخليج وعلى رأسها السعودية مشغولة بالأجواء المتوترة مع إيران.

أما الرئيس عباس ليس في عجلة من أمره ولم تخيفه تهديدات ترامب ويعرف أبو مازن أيضاً أنه قد يكون هناك أموال أقل في خزانة السلطة الفلسطينية، لكن على الأقل طالما استمر التوتر بين رام الله وواشنطن، فإن شعبيته في ازدياد.

أحد المؤشرات على المعارضة التي تواجهها خطة ترامب، الدعوة لعقد مؤتمر اقتصادي في البحرين نهاية الشهر الحالي لعرض الشق الاقتصادي المتعلق بصفقة القرن وفق ما أعلنته الإدارة الأمريكية؛ والتي قوبلت بالرفض وعدم الترحيب من الجانب الفلسطيني على الأقل. وقال مسؤول فلسطيني معلقاً: "هذه ليست صفقة القرن، إنها خدعة القرن". مضيفاً لموقع واللاه "في الوقت الحالي، يضطر الأمريكيون للتعامل مع الجوانب الاقتصادية، لأن الخطة ليس لها موطئ قدم في العالم العربي".

في نهاية الشهر، ستعقد قمة عربية طارئة يعقدها قمة المؤتمر الإسلامي، وذلك لمناقشة التوتر مع إيران. وختم التقرير الإسرائيلي قائلاً "ببساطة، لا أحد لديه الرغبة أو القدرة على الانخراط في أي برنامج أمريكي يتعامل مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

جهود عربية ودولية لإقناع القيادة الفلسطينية بحضور مؤتمر البحرين

أكدت مصادر مطلعة أن عدة أطراف عربية ودولية تبذل جهوداً لإقناع القيادة الفلسطينية بعدم مقاطعة المؤتمر الاقتصادي "السلام من أجل الازدهار" الذي تستضيفه البحرين بالتعاون مع واشنطن يومي ٢٥ و ٢٦ من حزيران المقبل.

وقالت المصادر لـ "القدس" إن من بين الاقتراحات التي عرضت على الجانب الفلسطيني مشاركة أطراف أخرى إلى جانب الولايات المتحدة في التحضير ورعاية المؤتمر بحيث يتخذ طابعاً دولياً، إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار التحفظات الفلسطينية بشأن وحدة الأراضي الفلسطينية وتمثيلها السياسي. وأكدت هذه المصادر للقيادة الفلسطينية "أن المؤتمر سينعقد فقط من أجل دعم الجهود الرامية لتمكين الشعب الفلسطيني من النهوض بقدراته وتعزيز موارده الاقتصادية".

وفي توصيف لهذا المؤتمر، قالت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية إن ترامب وصهره قررا اعتماد نهج رجل أعمال تجاه السلام في الشرق الأوسط، عبر محاولة "شراء طريق" للتوصل إلى اتفاق سلام؛ وبحسب الصحيفة، تكمن الفكرة في تأمين التزامات مالية من دول

الخليج وكذلك الجهات المانحة في أوروبا وآسيا لحث الفلسطينيين وحلفائهم على تقديم تنازلات سياسية. وأشار البيت الأبيض إلى أنه يسعى للحصول على عشرات المليارات من الدولارات، لكنه لم يحدد رقماً دقيقاً، فيما قيل للدبلوماسيين والمشرعين إن الهدف هو حوالي ٦٨ مليار دولار للفلسطينيين ومصر والأردن ولبنان، بحسب الصحيفة.

وقال آرون ديفيد ميلر، وهو مفاوض أميركي سابق في الشرق الأوسط، لـ"نيويورك تايمز"، إن الخطة "ضرورية ولكنها غير كافية"؛ ولفت إلى أنه لو كانت الولايات المتحدة تستطيع جلب السلام في الشرق الأوسط من خلال التنمية الاقتصادية، لكانت فعلت ذلك من قبل، مضيفاً "ما يجعل أي خطة جذابة هي الحزمة الكاملة. أين هي بالنسبة للدولة والقدس؟"، متابعاً "يمكنهم (إدارة ترامب) تأخير هذه المسألة الآن، بعدما طرحوا جانباً اقتصادياً. لكنهم يفقدون النفوذ عن طريق التسلسل هذا".

في السياق، اعتبرت معلقة الشؤون الأميركية في صحيفة "يديعوت أحرنوت"، أورلي أوزلاي كاتس، أن المؤتمر يهدف فقط إلى تقديم "رشوة مالية" من العرب للفلسطينيين لإغرائهم للتنازل عن حقوقهم السياسية. وفي مقال نشره موقع "يديعوت" أمس، شددت كاتس على أن عقد مؤتمر المنامة يدل على أن "صفقة القرن لا تهدف إلى تحقيق السلام وتسوية الصراع، بل إلى محاولة دفع الفلسطينيين للتفريط بحقوقهم السياسية مقابل المال". وأضافت أن فكرة تنظيم مؤتمر المنامة تشير إلى أنه "على رأس الإدارة الأميركية أشخاص يعتقدون أنه بواسطة المال يستطيعون شراء كل شيء". وحسب أوزلاي، فإن الدفع نحو مؤتمر المنامة يعكس "فكراً كولونياً غربياً يقوم على افتراض مفاده بأنه في حال أمطرنا الفلسطينيين بالمال فإنهم سيصبحون أكثر خضوعاً".

من جهته، تساءل معلق الشؤون العربية في إذاعة الجيش الإسرائيلي، جاكى حوكي، "كيف بإمكان الإدارة الأميركية أن تطرح خطتها للتسوية، في الوقت الذي تشتبك فيه سياسياً مع السلطة الفلسطينية، التي يفترض أن تكون طرفاً رئيسياً في هذه الصفقة؟".

لكن أخطر دلالات انعقاد مؤتمر المنامة تكمن في حقيقة أن الدول العربية التي ستشارك فيه، تمنح تأييداً ضمنياً للسياسات التي تطبقها إسرائيل والهادفة إلى حسم مصير الضفة الغربية عبر التمهيد لضم مناطق شاسعة منها. ويتناقض التبرير الذي تقدمه بعض الدول العربية لتسوية حماسيتها للمشاركة في المؤتمر بالحرص على "رفاهية ورخاء" الفلسطينيين في الوقت الذي صممت فيه قيادات هذه الدول عن إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أخيراً أن إسرائيل ستضم التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية والمستوطنات النائية إليها. ويرى معظم المراقبين في إسرائيل أن هناك توافقاً مسبقاً بين ترامب ونتنياهو، يقوم على استغلال الأخير الرفض الفلسطيني المتوقع لـ"صفقة القرن" في تبرير إصداره قراراً بضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، على أن يُقدم الرئيس الأميركي لاحقاً على إصدار قرار بالاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على المناطق التي تم ضمها.

لكن مؤتمر المنامة لا يهدف فقط إلى أن يكون منصة للإعلان رسمياً عن "صفقة القرن"، بل سيمثل نقطة تحوّل في مسار التطبيع بين إسرائيل والدول العربية. ويُتوقع أن يمثل الحكومة الإسرائيلية في هذا المؤتمر وزير المالية موشيه كحلون، يرافقه عدد كبير من رجال الأعمال

والصحافيين الإسرائيليين، الذين لن يكون عليهم الحصول على تأشيرات دخول مسبقة، كما كشفت قناة التلفزة الإسرائيلية "١٣".

من جهته، أعلن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، في بيان، أنه "لم تتم استشارة الجانب الفلسطيني من قبل أي طرف حول الاجتماع". وشدد على "أننا لم نلزم أي طرف بالتفاوض نيابة عنا"، وأضاف "كل الجهود الساعية إلى التعايش بين المحتل وشعب تحت الاحتلال مصيرها الفشل، ومحاولات تعزيز التطبيع الاقتصادي للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو أمر مرفوض".

من جهتها، أكدت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان لها، أنه "لا سلام اقتصادياً من دون سلام سياسي مبني على أسس المرجعيات الدولية المعتمدة، ويؤسس لدولة فلسطينية مستقلة على حدود العام ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لها، وكما أكدنا في أكثر من مناسبة، فإن كل أموال الدنيا لن تجد منا شخصاً يقبل التنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين وعاصمتنا القدس الشرقية المحتلة". وأشارت إلى أن غالبية عناصر الصفقة قد نفذت من دون أي أثمان وبتوافق بين فريق ترامب ومنتياهو لحسم تدريجي لكافة قضايا الحل النهائي من طرف واحد ولصالح الاحتلال، بدءاً بقضية القدس و"أونروا".

نتياهو يقر بالفشل بتشكيل حكومة

أقر بنيامين نتنياهو، بفشله في تشكيل الحكومة، بعد أن لم يتمكن من إقناع رئيس حزب "يسرائيل بيتينو"، أفيغدور ليبرمان، بالدخول في الائتلاف الحكومي. وفي تصريح مقتضب، قال نتنياهو إن الناخب أراد أن تقوم حكومة يمين، وإنه بذل جهوده لتشكيل الحكومة، ومنع الذهاب نحو انتخابات جديدة ومكلفة. وادعى نتنياهو أنه لا يوجد سبب يدعو للتوجه مجدداً للانتخابات، بداعي أن الحل موجود، ويمكن التوصل إليه خلال دقائق، ولكنه أقر بأنه لم يتمكن من إقناع ليبرمان بتجنب الانتخابات.

كما لفت إلى تصريحات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب والتي عبر فيها عن أمله في أن يتمكن نتنياهو من تشكيل الحكومة، لتعزيز التحالف مع إسرائيل. وحاول نتنياهو تحميل مسؤولية فشله لشركائه المحتملين في الائتلاف الحكومي، حيث دعاهم إلى تحمل المسؤولية، نظراً لوجود "تحديات أمنية واقتصادية واجتماعية"، كما أشار إلى "تعزيز الاستيطان وتعزيز التحالف مع الولايات المتحدة، وأمور أخرى"،

وقال أيضاً إنه لا يوجد سبب لجر الدولة إلى انتخابات جديدة، وشلها لمدة ستة شهور أخرى، مضيفاً أنه سيواصل العمل بكل الطرق لتشكيل الحكومة في الوقت المتبقي. وبعد أن دعا ليبرمان إلى إعادة النظر مجدداً بموقفه، قال إن هناك ٤٨ ساعة، يمكن خلالها القيام بأمر كثيرة لـ"تلبية رغبة الناخب وتشكيل حكومة يمين مستقرة".

وعقب عضو الكنيست يائير لبيد، من كتلة "كاحول لافان"، على تصريحات نتنياهو بالقول إن "أكثر ما يعني نتنياهو هو نتنياهو نفسه"، وإن القرارات الخاصة التي يتخذها تأتي بهدف ترتيب بطاقة خروج له من السجن، ولذلك لا يوجد حكومة حتى الآن. وأضاف "إذا توجهنا إلى

الانتخابات فإن ذلك بسبب نتنياهو، وإذا تشكلت حكومة يهودية فسيكون ذلك بسببه أيضا". وبحسبه، ف"من الممكن ويجب أن تكون هناك حكومة وحدة، ولكن بدون نتنياهو، وهذا ما تحتاجه إسرائيل".

وقال عضو الكنيست ورئيس كتلة "العمل"، إيتسيك شمولي، إن الأمر الأهم الآن هو منع نتنياهو وأعوانه من المس بسلطة القانون عن طريق القوانين البائسة، الحصانة وتغليب الكنيست على المحكمة العليا، والتي يهدف من خلالها للنجاة من طائلة القانون. وأضاف أن حزب العمل ينوي العمل على تكليف مرشح آخر بمحاولة تشكيل الحكومة بدل التوجه إلى الانتخابات.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم المصادقة مساء الاثنين ٢٧-٥-٢٠١٩ على حل الكنيست بالقراءة التمهيدية؛ وحتى تتم المصادقة على حلها بالقراءتين الثانية والثالثة، يتوجب أن تتم المصادقة على حلها بالقراءة الأولى قبل ٤٨ ساعة. وبناء عليه، صادقت الكنيست، على تشكيل لجنة خاصة لمناقشة مشروع قانون حل الكنيست، وصوت ٦٤ عضو كنيست إلى جانب تشكيل اللجنة الخاصة، مقابل معارضة ٤٦ عضوا؛ ومن المقرر أن تناقش اللجنة المصادقة على مشروع قانون حل الكنيست بالقراءة الأولى، بعد المصادقة عليه بالقراءة التمهيدية.

انتقادات لليكود بشأن حل الكنيست

تسلم رئيس الكنيست يولي أدلشتاين، رسالة من أحزاب الائتلاف الحكومي بما فيها "إسرائيل بيتنا" تطالب بحل الكنيست والتوجه إلى الانتخابات.

من جانبه أعلن عضو الكنيست بيني غانتس أن حزبه سيعارض مشروع القانون الخاص بحل الكنيست، قائلا إنه "إذا فشل نتنياهو في تشكيل الحكومة، فسيكون من المناسب نقل التفويض إلينا".

فيما قال شريك غانتس في رئاسة حزب "أبيض أزرق" يائير لبيد، "إذا كان الليكود يرأسه أي شخص آخر غير نتنياهو، يمكن تشكيل حكومة وحدة". في الوقت نفسه، أعلن عضو الكنيست إيتسيك شمولي، رئيس حزب العمل، إن كتل المعارضة ستعارض اقتراح حل الكنيست.

وقال شمولي "التصويت لصالح القانون يعني تمديد الحياة السياسية لنتنياهو، وبمجرد تجريده من الولاية، قد يتم فتح خيارات جديدة لإنشاء ائتلاف بديل قبل الذهاب إلى الانتخابات". وخلافا لما صرح به شمولي، كتب عضو الكنيست منصور عباس من الحزب الوطني الديمقراطي- بلد على تويتر: "مع غياب الخيارات المناسبة، سنصوت لصالح مشروع قانون حل الكنيست بالقراءة الأولية".

قال بيني غانتس رئيس حزب "ازرق ابيض"، أمام جلسة الكنيست، إن "إصرار نتنياهو الحفاظ على كرسيه بأي ثمن هو العقبة الوحيدة أمام تشكيل حكومة توافق وطني، يمكنها أن تهتم حقا بجميع مواطني دولة إسرائيل. لو كان قائد آخر لكان بالإمكان تنفيذ ذلك في لمح البصر".

الكشف عن موعد الانتخابات الإسرائيلية المبكرة:

أفادت إذاعة العدو الرسمية "كان"، أنه من المرجح تجري انتخابات مبكرة للكنيست في الثالث من أيلول المقبل، علما أن انتخابات مبكرة جرت في شهر نيسان الماضي، فيما ترجح التقديرات، أن الحديث عن تواريخ مقترحة لإجراء انتخابات مبكرة، ما هي وسيلة ضغط أخرى على ليبرمان بغية ثنيه عن مواقفه المتعلقة بقانون التجنيد. وأكدت أحزاب في المعارضة، رفضها لقانون حل الكنيست الذي قدمه الليكود، حيث أعلن حزب العمل عن تصويته ضد القانون في حال قدم للتصويت، وهو ذات الموقف الذي عبر عنه تحالف "كاحول-لافان" ورئيسه بيني غانتس.

ويجد ننتياهو صعوبة في الإعلان عن تشكيل الحكومة بسبب تمسك رئيس حزب "يسرائيل بيتنو"، أفيغدور ليبرمان، بطرحه من "قانون تجنيد الحريديين"، وتأتي هذه التعقيدات والعراقيل في سير المفاوضات عشية انتهاء المهلة الممنوحة لننتياهو، لتشكيل حكومة جديدة.

وكان ننتياهو قد دعا قادة الأحزاب والكتل التي أوصت بتكليفه بمهمة تشكيل الحكومة، إلى اجتماع في محاولة أخرى لمنع الذهاب لانتخابات، فيما يمتنع ليبرمان عن المشاركة بهذه الاجتماعات، إذ قدم ننتياهو إلى كافة الشركاء اقتراحا للحل، استنادا إلى مبادئ الجيش والمعطيات التي حددها بكل ما يتعلق في تجنيد الحريديين.

وينص الاقتراح على تمرير القانون الذي توصل إليه ليبرمان مع قادة المؤسسة الأمنية والجيش، على أن تتخذ حكومة ننتياهو قرارا بتحديد أهداف التجنيد من الحريديين، فيما اقترح "يسرائيل بيتنو" عدم إشراك أعضاء الكنيست عن أحزاب الحريديين على قانون التجنيد. وعلى الرغم من تقديم مشروع قانون حل الكنيست والتقديرات بالذهاب مجددا لانتخابات مبكرة، أكدت مصادر في الائتلاف الحكومي أنه تم بذل جهد كبير لمنع الانتخابات، إذ يجري النظر في إمكانية شطب قانون التجنيد من جدول اتفاقيات الائتلاف الحكومي، مع طلب تأجيل من محكمة العليا". وأضافت المصادر "بين مزيد من الإهانة والتوبيخ من المحكمة العليا أو الانتخابات، فإن إمكانية التوجه إلى المحكمة العليا أكثر تناسبا".

وثيقة أمنية إسرائيلية لمواجهة التهديدات المحيطة!

كشفت صحيفة "إسرائيل اليوم" العبرية، أن عددا من كبار الجنرالات والخبراء الأمنيين الذين عملوا بجانب بعض رؤساء الحكومات الإسرائيلية، أعدوا مسودة وثيقة تفصيلية سيرفونها أمام الحكومة الجديدة القادمة، للتعامل مع التطورات الإقليمية المتلاحقة المحيطة بإسرائيل، بحيث تكون الدليل القادم لنظرية الأمن الإسرائيلية.

ومن بين الجنرالات المشاركين في إعداد هذه الوثيقة، يعكوب عميدرور مستشار الأمن القومي الأسبق، والجنرال عيران ليرمان المساعد السابق لرئيس مجلس الأمن القومي، البروفيسور أفرام عنبار رئيس المعهد المقدسي للشؤون الأمنية والاستراتيجي، ميكي أهرونسون خبيرة العلاقات الدولية.

و"الوثيقة الجديدة تضم ١٤ توصية واضحة محددة سيتم رفعها إلى المستوى السياسي، أول هذه المبادئ عدم القيام بأي انسحابات إسرائيلية أحادية الجانب من المناطق الفلسطينية، لأن هذه الانسحابات لن تعزز الأمن الإسرائيلي، ولن تحسن موقعها الدولي". وأشارت إلى أن "السوابق الخاصة بعمليات انسحاب أحادية في لبنان وغزة، ساهمت في استمرار الصراع، وعدم حله، بل تصعيده، ومن ثم فإن أي انسحاب من الضفة الغربية من شأنه منح حركة حماس الفرصة للسيطرة على كامل أنحاءها، وستفتح شهية الفلسطينيين لمزيد من إجبار إسرائيل على تقديم التنازلات".

و"ثاني هذه المبادئ هو الحفاظ على التماسك داخل المجتمع الإسرائيلي، لأنه محظور التسبب في إيجاد شرخ بين الإسرائيليين، سواء لليمين أو اليسار، وقبل النظر إلى التهديدات الخارجية يجب على زعماء الدولة المحافظة على التماسك الداخلي، خاصة بعد الانتهاء من جولة الانتخابات الأخيرة من خلال المحافظة على نقاش سياسي أقل تطرفا وحماسا".

وبينت أن "هناك حالة من عدم التناسق بين التحديات الماثلة خارج إسرائيل، والنقاش الجاري داخلها، نحن مطالبون بأن نصل إلى مرحلة من التوحد الداخلي كما كنا عشيبة اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧، صحيح أن الواقع الأمني لإسرائيل يتطلب منها استخدام القوة، لكن هذا الاستخدام يجب أن يسبقه توافق وطني قومي على ذلك".

ومبدأ ثالث ركزت عليه الوثيقة تطرق إلى "التعامل مع التهديد الإيراني، وفرضية طرح الخيار العسكري على الطاولة من قبل صانع القرار الإسرائيلي، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأذرع الإيرانية القوية المحيطة بإسرائيل في لبنان وسوريا وغزة".

وأوضح الجنرالات الإسرائيليون في وثيقتهم أن "الإيرانيين يعملون بنظرية كوريا الشمالية، بحيث إننا نجد أن كوريا الجنوبية هي الدولة الأكثر معارضة في العالم لأي خيار عسكري ضد جارتها الشمالية، لأن العاصمة سيئول، ستكون خرابا في أي هجوم على العاصمة الشمالية، وهو ذاته المنطق الذي يحرك الإيرانيين تجاه إسرائيل".

وأوضحت الوثيقة أن "محددا خامسا أساسيا من الوثيقة تناول الحفاظ على خط حوار دائم مع القيادة الروسية في موسكو، والاستمرار في آفاق التعاون معها، فالقوات الروسية في سوريا تمنع حدوث أي صدام عسكري، ويجب على إسرائيل الامتناع عن اتخاذ أي مواقف في المحافل الدولية تضر بالمصالح الروسية".

كما ركزت الوثيقة كثيرا على مبدأ سادس يتعلق بالقدس وضرورة البناء الاستيطاني فيها، لأن لها "أهمية استراتيجية وتاريخية، ويجب الحفاظ على القدس كاملة، بما في ذلك البناء في منطقة E1، بحيث تكون القدس موحدة من معاليه أدوميم وجفعات زئيف، ومن ذلك إخلاء الخان الأحمر".

وطالبت الوثيقة "بوقف مواصلة بناء الفلسطينيين في مناطق سي من الضفة الغربية بمساعدة أوروبية، لأنهم ينزعون من إسرائيل الأراضي اللازمة للمساومات السياسية والتفاوضية في المستقبل، في حال انطلقت مفاوضات على الحدود المستقبلية بين الجانبين".

وأشارت الوثيقة التفصيلية إلى أنه "يجب العمل على مواجهة الجهات الأجنبية التي تعمل على انتهاك السيادة الإسرائيلية في شرقي القدس والمناطق سي بالضفة الغربية".

رسالة امنية هامة لنتنياهوو تتعلق بضم الضفة الغربية

أعرب مسؤولون أمنيون اسرائيليون سابقون عن معارضتهم لضم الضفة الغربية، وحذروا في رسالة بعثوا بها الى نتنياهو، من تبعات الخطوة الأحادية التي تنطوي على تهديد أمني. وفي ظل مفاوضات الائتلاف، حث مئات المسؤولين السابقين في المؤسسة الامنية رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على الالتزام بإجراء استفتاء قبل أن يتخذ قرارًا بتطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية.

ووقع على الرسالة ٢٠٠ من أفراد الأمن السابقين، بمن فيهم قادة أجهزة وكبار الضباط الذين خدموا في جهاز الشاباك والموساد والشرطة؛ وقالوا " ان الضم الأحادي الجانب سيؤدي إلى وقف التنسيق الأمني من جانب السلطة الفلسطينية ، وأن الفراغ الأمني سوف تملأه حماس والجماعات المسلحة الأخرى".

وأضافت الرسالة " إن تطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية- كليًا أو جزئيًا - وليس في سياق تسوية سياسية، سيؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل من شأنها أن تضر بشكل خطير بأمن اسرائيل واقتصادها ومكانتها الإقليمية والدولية". وشددوا على أن "الضم دون اتفاق يعرض أمن إسرائيل وحياة السكان للخطر".

وأوضح المسؤولون في رسالتهم أن مثل هذه الخطوة ستجبر الجيش والشاباك على السيطرة على كامل الأرض، وأن إسرائيل ستدير وتمول ملايين الفلسطينيين دون استراتيجية خروج. وكتبوا "نريد أن نحذر أن تطبيق السيادة على منطقة محدودة سيتهور بالضرورة إلى الضم الكامل للضفة بملايين السكان الفلسطينيين".

وقال الموقعون أن الضم سيقضي على إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية. وجاء في الرسالة أن "قرار الكنيست بتمرير تشريع الضم، مهما كان جزئيًا، لا يمكن تفسيره إلا من قبل السلطة الفلسطينية ودول المنطقة والعالم على أنه اغلاق لباب التسوية السياسية في المستقبل". وحذر كبار المسؤولين رئيس الوزراء نتنياهو من الأضرار الاقتصادية الشديدة الناجمة عن مثل هذه الخطوة. "بمجرد أن تتدهور عملية الضم الجزئي إلى السيطرة الكاملة على الأرض ، سيتعين على إسرائيل إدارة حياتهم والعناية بحياة ٢,٦ مليون فلسطيني بتكلفة سنوية حوالي ٥٢ مليار شيكل.

وعقب بنيامين نتنياهو، بشدة على خطاب موقع من حوالي ٢٠٠ من ضباط الأمن السابقين، يأتي هذا المطلب، على ضوء إعلان نتنياهو الأخير عن نيته العمل على ضم مناطق الضفة الغربية الى السيادة الإسرائيلية، وخشية ان يكون ذلك بندا من بنود الاتفاقيات مع مختلف الأحزاب عند تشكيل الائتلاف الحكومي.

وقال نتنياهو في تعقيبه على فحوى الخطاب من على صفحته على موقع تويتر: "هؤلاء الخبراء أيدوا الاتفاقية النووية مع إيران وحذروا من أن ببني مخطئ في مساره وانه يدمر التحالف مع أمريكا؛ أرض "يهودا والسامرة" ليست ضمانًا لأمن إسرائيل وحسب، بل هي ملك لأجدادنا".

ووفقاً للمسؤولين العسكريين من الماضي، فإن الضم أحادي الجانب لأرض في الضفة الغربية، سيؤدي إلى وقف التنسيق الأمني مع السلطة الفلسطينية، وستشغل حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية هذا الفراغ الأمني الذي سينجم عن وقف التنسيق الأمني. وحذر خطاب المسؤولين العسكريين السابقين من أن "تطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية، سواء كان كلياً أو جزئياً، وليس في سياق تسوية سياسية، سيؤدي إلى سلسلة من ردود الفعل من شأنها أن تضر بشكل خطير بأمن الدولة واقتصادها ومكانتها الإقليمية والدولية. إن فرض السيادة الإسرائيلية على مساحة محدودة من الضفة الغربية، لا بد أن يتدهور ويصل حد الضم الكامل للضفة الغربية، بملايين الفلسطينيين سكانها".

من جانبه قال وزير الأمن الداخلي والشؤون الاستراتيجية، جلعاد أردان، رداً على خطاب كبار المسؤولين العسكريين من خلال تغريدة أطلقها على صفحته على موقع تويتر: "من المؤسف أن كبار المسؤولين السابقين في مؤسسة الدفاع يسعون مرة تلو الأخرى إلى التنبؤ بما سيحدث وما الذي على الفلسطينيين فعله رداً على إجراء إسرائيلي ضروري وأخلاقي، مثل تطبيق السيادة والقانون الإسرائيليين على المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية".

الإدارة الأمريكية تواجه مشكلة جدية ولهذا السبب..

كتب آفي سيسخاروف في مقال نشره موقع والا العبري، أن "الإدارة الأمريكية تواجه مشكلة جدية عنوانها أنه لا توجد دولة عربية واحدة تريد صفقة القرن، التي يسعى الرئيس دونالد ترامب لطرحها قريباً، وفي حين أن إسرائيل تبدي تجاوباً مبدئياً معها، فإن الأردن يعارضها، ودول الخليج مشغولة بالتوتر مع إيران، والسلطة الفلسطينية لا تكثر بالتهديدات الأمريكية".

وأضاف: "التقدير السائد لدى الفلسطينيين أن الأمريكان من خلال إعلانهم عن قمة البحرين الاقتصادية، فإنهم يتراجعون رويداً رويداً، ويبدو أنهم سيكتفون بمبادرة محدودة ومقلصة، تنشغل في قضايا اقتصادية، في ظل عدم وجود قابلية لصفقة القرن في العالم العربي".

ولفت سيسخاروف، الخبير الإسرائيلي بالشؤون الفلسطينية، إلى أنه "بعد إعلانات الرفض الفلسطينية لقمة البحرين، فلا يبدو أن هناك دولة عربية كبيرة تبدي دعمها لصفقة ترامب، أو على الأقل يمكن لها أن تتفهم إصدار أي نسخ معدلة منها، رغم ما يبذله صهره ومستشاره جاريد كوشنر من جهود كبيرة لتسويقها لدى العرب".

وشدد على أن "الملك الأردني عبد الله الثاني لا يتردد في إعلان رفضه للصفقة، لأنه ليس لديه مصلحة بأن يدعمها لأنها لا تتضمن نصاً واضحاً وصريحاً للإقرار بحل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعاصمتها القدس، أما في مصر فالأصوات أخف وطأة من الأردن، رغم أن القاهرة لديها شكوك بأن يشارك الرئيس عبد الفتاح السيسي في الانضمام لجهود تسويق الصفقة في الرأي العام العربي".

وأوضح أن "أحد المؤشرات الإشكالية التي تواجه صفقة القرن تتمثل في انعقاد القمة الاقتصادية في البحرين أواخر يونيو القادم، ما يشير إلى أن الدول الخليجية شريكة للولايات المتحدة في هذه الصفقة، لكن الإعلان عن موعد انعقاد القمة الاقتصادية مقابل إرجاء موعد إعلان الصفقة، فهذا يعني بوضوح أن الأمريكان لديهم مشكلة، ومشكلة جدية".

واستطرد: "بالنسبة للسعودية وباقي دول الخليج العربي، فإنها منشغلة بملفات أخرى، وأحد التحديات التي تواجه واشنطن في الموضوع الفلسطيني يتعلق بعدم الاهتمام العربي الرسمي بالقضية الفلسطينية، وهنا قد تتحول الفرصة إلى مخاطرة، لأن الموضوع المشتعل حالياً في الخليج، وعلى رأسه السعودية، يتعلق بإيران، والتوتر معها، والمس بناقلات النفط في دولة الإمارات والسعودية، قد تكون من نفذتها إيران أو أذرعها".

وأضاف أنه "في أواخر أيار الجاري ستنعقد قمة عربية طارئة، ثم قمة إسلامية للبحث في موضوع مواجهة إيران.. بكلمات أخرى ليس لأحد في الدول العربية الرغبة أو القدرة للانشغال بالصفقة الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي".

واختتم آفي سيسخاروف مقاله بقوله: "أبا مازن الذي يزور قطر حالياً لا يسارع في التأثر بالتهديدات الأمريكية لمقاطعته، أو وقف تمويل سلطته، خاصة بعد أن تبرعت قطر بـ ٤٨٠ مليون دولار للفلسطينيين، منها ٣٠٠ مليون لخزينة السلطة الفلسطينية، وهو يعلم أن استمرار النقص في الخزينة المالية للسلطة، مع استمرار توتر علاقته بواشنطن، إنما يحقق ذلك له شعبية جماهيرية هو بحاجة لها".

غريندلات: الاونروا نهايتها قريبة والفلسطينيون سيخسرون !

أكد المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، إن الفلسطينيين سيخسرون كثيراً إذا لم يشاركوا في مؤتمر البحرين الشهر المقبل. وأضاف خلال جلسة مجلس الأمن، "سنشارك في مؤتمر اقتصادي بالبحرين لوضع مسار بديل لتحقيق تطلعات الفلسطينيين". وأشار إلى أنه لا يجب أن ننتظر حتى يتحقق الحل الشامل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، مضيفاً: "مستعدون لإطلاق حوار مع الحكومات التي تستضيف اللاجئين الفلسطينيين". وتابع: "الفلسطينيون يستحقون جهة دعم أفضل من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الأونروا". وأكد المبعوث الأمريكي: "سنكون دائماً بجانب إسرائيل ونؤيدها في حقها في الدفاع عن نفسها ضد هجمات حماس والجهاد الإسلامي".

وحول توقف الولايات عن تمويل الاونروا، قال: "أوقفنا تمويل الاونروا لأنها لا تحقق ما نتمناه وهي تعمل حالياً في الرمق الأخير".

من جهته قال "بيير كرهنيبول" مفوض عام وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الاونروا"، في مؤتمر صحفي عقده في مقر رئاسة الاونروا بغزة، أن لا احد يستطيع أن ينزع الشرعية عن الاونروا مؤكدا ان المنظمة ستواصل تطبيق تفويضها الممنوع من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ورفض كرهينبول أي محاولة لاتهام الاونروا بانها السبب في ادامة قضية اللاجئين معتبرا أن الفشل السياسي هو السبب في وجود الاونروا واستمرار قضية اللاجئين ومؤكدا على أن الاونروا ستواصل خدماتها. وتابع " بالأمس كان هناك تأييد ساحق من ١٤ دولة للأونروا في مجلس الأمن الدولي حيث تحدث عن معاناة اللاجئين الفلسطينيين وأهمية عمل الاونروا"؛ وتابع "اننا نرفض أي اتهامات للأونروا بأنها مسؤولة عن فشل السياسة ونرفض أي اتهامات غير حقيقة ونعتبرها مضللة".

وأضاف أن "الاونروا تبذل اقصى جهودها لضمان ان تبقى المدارس مفتوحة في العام الدراسي القادم" موضحا ان العجز المالي يبلغ حاليا ٢٠٠ مليون دولار وان منظمته لن يكون لديها تمويل منتصف حزيران القادم.

وتابع "نحن بحاجة الى ستين مليون دولار لضمان توزيع المواد الغذائية على مليون لاجئ فلسطيني في غزة مشيرا الى ان توزيع المواد الغذائية على اللاجئين الفقراء مهم بالنسبة للأونروا كما التعليم؛ وأوضح ان الاونروا أعادت ٥٠٠ من موظفيها الذين تم تحويلهم الى الدوام الجزئي الى نظام العمل الكامل رغم التحديات المالية التي تواجهها.

شرطة العدو تصادر بضائع كانت بطريقها الى غزة

كشفت القناة السابعة العبرية، النقب عن قيام الشرطة الإسرائيلية، بمصادرة بضائع عسكرية كانت بطريقها الى قطاع غزة؛ وذكرت القناة العبرية، أن الشرطة الإسرائيلية، صادرت اليوم، ٣٧٢ كرتونة بضائع، بزعم أنها تحتوي على معدات عسكرية، وتستخدم في نشاطات أمنية. وقالت القناة، إن الكرتاين التي تم مصادرتها، كانت تحتوي على وسائل قتالية، وطوافات خفيفة، وماكينات خراطة، ومناظير مراقبة، وكاميرات أمنية، وقطع مسدسات، ومعاطف عسكرية ومحركات للحوامات، ومؤشرات ليزر. وأشارت القناة العبرية، الى أن الشرطة قامت بمصادرة هذه البضائع، بزعم أنها متعددة الاستخدامات، وقد تستخدم في أغراض وأنشطة عسكرية.

وأعلن جيش الاحتلال زعمه إحباط عملية تهريب ملايين البالونات من ميناء اسدود لقطاع غزة ويعتقل مشتبه به. وأنه بناء على معلومات استخبارية، عثر على حاويات محملة بحوالي مليون بالون في ميناء أسدود، كانت ستورد إلى المنظمات في قطاع غزة لاستخدامها كبالونات حارقة ومفخخة، تم اعتقال إسرائيلي متورط بالأمر كان يستغل جنسيته الإسرائيلية للتهرب من عمليات التفتيش الأمنية.

روسيا: لا بديل لحل الدولتين

أكد فاسيلي نيبينزيا، مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، أنه لا بديل لحل الدولتين في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وشدد على ضرورة الاعتماد على القرارات الدولية في هذا الشأن؛ ودعا في كلمة ألقاها خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي، لمناقشة قضية الشرق الأوسط، ومضاعفة الجهود في المسار الفلسطيني الإسرائيلي للتسوية الشرق أوسطية".

وقال: "يحمل الحل العادل للقضية الفلسطينية، أهمية محورية لمعالجة الوضع في المنطقة برمتها، لكن استمرار الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين بالعكس، سيسم دائماً الأجواء الدولية العامة، وسيؤثر سلباً على الجهود الرامية إلى تسوية الأزمات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك عبر تغذية الخصبة الإرهابية".

وأضاف: "لا يجب مع ذلك ابتكار أي شيء جديد، وهناك معايير منسقة ومُعترف بها دولياً، من بينها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومبادئ مدريد، بينها الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية".

وأكد أن روسيا لا ترى أي بديل لصيغة حل الدولتين لتسوية الصراع، وتعتبرها طريقاً واقعياً وحيداً لإنهاء المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية والاتهامات المتبادلة، لافتاً إلى أن المفاهيم الأخرى، تؤدي إلى التضليل، وتزيد من صعوبة استئناف العملية السياسية.

و "لا نؤمن بأن يتخلى الفلسطينيون عن طموحاتهم الشرعية لإقامة دولة لهم، أيا كان ما سيوعدون به في المقابل، محاولات فرض حلول جاهزة للأطراف ستفشل". وأكد أهمية استمرار الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، بما في ذلك مالياً، معتبراً أن أنشطة هذه المؤسسة مهمة جداً بالنسبة إلى إرساء الاستقرار في الأراضي الفلسطينية، بل دول الشرق الأوسط.

تفاهات التهئة الأخيرة

حذر نيكولاي ملادينوف، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، من فشل جهود الأمم المتحدة؛ لتخفيف حدة الأوضاع الإنسانية المتردية في قطاع غزة، ما لم يتم إحراز تقدم نحو إنهاء الانقسام الفلسطيني؛ فيما دعا إلى "توثيق" تفاهات التهئة الأخيرة بين حركة (حماس) والاحتلال.

وفشلت اتفاقات وجهود عديدة في تحقيق مصالحة بين حركتي (حماس)، و(فتح)، في ظل انقسام سياسي وجغرافي منذ صيف ٢٠٠٧،

وقال ملادينوف، خلال جلسة دورية لمجلس الأمن، بشأن الوضع في الشرق الأوسط: "إن مقدمي الخدمات الصحية في غزة يكفحون لمعالجة الأعداد الكبيرة من الإصابات على أيدي جيش الاحتلال، خلال المظاهرات الأسبوعية".

ودعا إلى توثيق التفاهات الأخيرة بين حركة حماس وإسرائيل، والتي جرت برعاية مصرية، والعمل على توسيعها.

ولفت ملادينوف، إلى اجتماع لجنة الاتصال الدولية في بروكسل، نهاية نيسان/ أبريل الماضي، حيث تم التأكيد على دعم حزمة من المساعدات الإنسانية والاقتصادية العاجلة لغزة. وكشف أنه خلال تشرين الأول ٢٠١٨ ونيسان ٢٠١٩، تم جمع حوالي ١١٢ مليون دولار، مما أتاح زيادة كبيرة في إمدادات الكهرباء، عبر محطة غزة للطاقة، وإيجاد آلاف الوظائف المؤقتة.

كشفت مصادر فلسطينية مطلعة، أن هناك رزمة من القضايا يجب تنفيذها؛ من قبل إسرائيل بمتابعة من الجهات الراعية لتنفيذ تفاهات تثبيت الهدوء ووقف إطلاق النار في قطاع

غزة. وبينت المصادر أن الأسبوع المقبل سيكون حاسماً بشأن إظهار جدية إسرائيل من عدمها بشأن تنفيذ رزمة من التفاهات ووجب تنفيذها وبات استحقاقها واجب تنفيذه في ظل محاولات الحكومة الإسرائيلية التهرب والتباطؤ في تنفيذها.

وأوضحت، أنه من المفترض وبشكل تدريجي أن تبدأ إسرائيل بتخفيف قيودها على البضائع الممنوع إدخالها لغزة والتي تسمى بأنها "ذات الاستخدام المزدوج"؛ مبينة أن هذه المواد تقدر بنحو ٤٠ صنفاً وبنسبة تصل إلى ٣٠% من الأصناف الممنوع إدخالها لغزة بهذه الحجة.

ولفتت إلى أن هذا سيتزامن مع السماح بتصدير مزيد من البضائع من قطاع غزة باتجاه الضفة الغربية وحتى دول عربية وأجنبية مشيرةً إلى أن هذه ضمن رزمة قضايا يجب أن يلتزم الاحتلال بتنفيذها بعد أن تجاهل ذلك منتصف هذا الأسبوع كما كان مقرراً.

وذكرت أن قضية إدخال الأموال القطرية ستستمر كل شهر، كما سيستمر دعم محطة الكهرباء بالوقود، والاستمرار في البحث مع الإسرائيليين مد خط ١٦١، وبحث قضية مد المحطة بالغاز، والاستمرار في تشغيل برامج البطالة للخريجين والعمال، مع العمل على زيادة عددهم إلى ٢٠ ألف حتى نهاية العام الجاري.

وتتضمن التفاهات في غضون شهر أن يتم البدء بالتخطيط لإقامة منطقة صناعية في "إيرز"، وأن يتم بناء مستشفى لمرضى السرطان، إلى جانب السماح بإقامة محطة تحلية مياه كبيرة، ومحطات أخرى لمعالجة مياه الصرف الصحي منعا للتسبب بأي كوارث بيئية.

ووفقاً للمصادر، فإن الفصائل قررت استئناف إطلاق البالونات الحارقة تجاه مستوطنات غلاف غزة لشعورها، أن إسرائيل تتهرب من استحقاقات الاتفاق وتنفيذه.

وحذرت المصادر من أن استمرار إسرائيل في التباطؤ بتنفيذ تلك التفاهات قد يفضي إلى جولة تصعيد أخرى، مشيرةً إلى أن الفصائل تواصل اتصالاتها مع الأطراف الراعية للتفاهات من أجل الضغط على الاحتلال.

وأشارت إلى أن الفصائل أكدت لجميع الوسطاء التزامها بالمسيرات السلمية على الحدود، مع ضرورة إلزام إسرائيل بتنفيذ التفاهات، نافيةً أن يكون هناك موعد محدد أو سقف زمني لحالة الهدوء وأنه مرتبط بالالتزام الإسرائيلي.

تطرق وزير الطاقة وعضو الكابنيت السياسي الأمني يوفال شتاينتس إلى الوضع في غزة قائلاً "إننا نحاول التوصل إلى تهدئة طويلة على غرار التهدئة التي توصلنا إليها في أعقاب حرب ٢٠١٤".

وأكد قائلاً: "إننا مستعدون لجميع السيناريوهات بما في ذلك الخيارات العسكرية مع غزة"، إلا أنه قد أكد بأن إسرائيل لا تفضل التوجه نحو الخيارات العسكرية. وتطرق إلى التصعيد في العلاقات الأمريكية الإيرانية محذراً من أن إيران قد تقدم على إطلاق صواريخ بشكل مباشر تجاه إسرائيل. ووفقاً لموقع معاريف هشفوع فقد أوضح شتاينتس بأن إيران تعيش حالياً حالة من الضغط الكبير، الذي من الممكن أن يتمخض عنه إطلاق صواريخ تجاه إسرائيل.

مصانع في مستوطنات غلاف غزة تنهار وتفلس بفعل صواريخ المقاومة

من جهة أخرى قال أصحاب مصانع تعمل في مستوطنات غلاف قطاع غزة، إنهم على وشك الانهيار والافلاس بفعل استمرار جولات القتال وإطلاق مئات الصواريخ من غزة باتجاه تلك المستوطنات، إلى جانب استمرار حرائق البالونات والاضطرابات على الحدود.

وقال عدد من أصحاب تلك المصانع في تقرير مصور لقناة ١٢ العبرية، إنهم يجدون صعوبات بالغة في التعامل مع جولات القتال المتكررة. وأشار بعضهم إلى أن الانهيار البطيء في عمل المصانع، دون أدنى اهتمام من الجهات الحكومية الإسرائيلية المختصة بذلك. وواجهت بعض الشركات الصغيرة والمصانع العاملة في الغلاف صعوبات مالية كبيرة وتعرضت لخسائر فادحة ما دفع بعضها لإغلاق جزئي أو كلي. حسب القناة. كما اشتكى عدد من أصحاب المطاعم وكذلك الشركات التي ترعى وصول أجانب ومستوطنين من مناطق مختلفة لمناطق في غلاف غزة، من تراجع الحركة والنشاط التجاري والاقتصادي وعزوف الكثيرين عن الوصول لتلك المطاعم وكذلك لغلاف غزة بشكل عام. وقال أحد المستوطنين من سديروت "ما يحدث هنا هو نوع من حرب الاستنزاف، هنا حالة من الانهيار البطيء لا ينتبه لها أحد".

منظمة التحرير سنقطع مؤتمر البحرين

أعلن أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، رسميًا، مقاطعة مؤتمر اقتصادي أمريكي سيعقد في البحرين الشهر المقبل. وقال إن "منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، لم تفوض أحدًا للحديث باسمها، ولا نريد أن نزايد على أحد أو ننتقص من مصالح أحد". وأضاف "لكن على ضوء قرارات الإدارة الأمريكية، قررنا عدم المشاركة في المؤتمر الذي اقترحت الإدارة الأمريكية عقده في المنامة بأي شكل من الأشكال".

وأكد عريقات أن "من يريد الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني عليه أن يدعم موقف الإجماع الفلسطيني ممثلًا بموقف الرئيس عباس، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والفصائل والحركات الفلسطينية كافة والشخصيات الوطنية والقطاع الخاص".

وأعرب عريقات عن شكره العميق لموقف الإجماع الدولي في مجلس الأمن، الذي عارض مواقف الإدارة الأمريكية تجاه محاولات إسقاط حل الدولتين على حدود ١٩٦٧، وقضايا القدس، واللاجئين، والاستيطان، والحدود.

وأعلن في واشنطن والمنامة أن الشق الاقتصادي من خطة السلام الأمريكية المعروفة باسم "صفقة القرن" سيطلق الشهر المقبل. وجاء في بيان مشترك أن البحرين ستستضيف بالشراكة مع الولايات المتحدة ورشة عمل للتشجيع على الاستثمار في المناطق الفلسطينية، بمشاركة مسؤولين سياسيين ورجال أعمال في الخامس والعشرين والسادس والعشرين من حزيران القادم.

أشارت تقديرات قدمها جيش الاحتلال إلى المستوى السياسي مؤخرًا، إلى أن السلطة الفلسطينية لن تتراجع عن رفضها لورشة المنامة الاقتصادية، نهاية حزيران المقبل، التي بادر

إليها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، ضمن المرحلة الأولى من صفقة القرن، وأنه من غير المتوقع أن تتراجع السلطة عن رفضها للصفقة.

كما تشير تقديرات الجيش إلى أنه تبقى نحو شهرين أو ثلاثة شهور أمام السلطة الفلسطينية قبل أن تبدأ عملية الانهيار الاقتصادي، نتيجة رفض السلطة تسلم أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبها إسرائيل، بسبب حسم مخصصات ذوي الشهداء والأسرى.

وبحسب تقديرات الجيش، والتي أوردتها المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، فإن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، يرى نفسه في مواجهة هجوم ثلاثي: الولايات المتحدة وإسرائيل وحركة حماس، بعضه منسق ويهدف إلى منع تحقيق حل الدولتين، فالولايات المتحدة قلصت بشكل شبه تام المساعدة الاقتصادية للفلسطينيين، وحتى تلك التي تمر عبر الوكالات الدولية. وبنظره، فإن الولايات المتحدة تعرض الآن "السلام الاقتصادي"، بدون حل قضية القدس والحدود، وتحاول فرض الفصل الدائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

وأضافت تقديرات الجيش، أن عباس يعتبر أن إسرائيل تمس به اقتصاديا بسبب أزمة الأسرى، وتواصل البناء في المستوطنات، وترفض الحوار السياسي وتتحين الفرصة لضم أجزاء من الضفة الغربية بعد فشل صفقة القرن. كما يعتقد أن حركة حماس تقيم دولة في قطاع غزة بـ"موافقة أميركية إسرائيلية صامتة"، ويعتقد أيضا أن عددا من القادة العرب في المنطقة يدعمون خطة ترامب.

وجاء أيضا أن تقديرات الجيش تشير إلى أن عباس متمسك بسياسته وتوجهه للصراع، ويرفض أي اقتراح لتسوية تسبق عرض صفقة القرن، باعتبار أن الوقت غير مناسب للمفاوضات، وأن أي تنازل عم كل ملليمتر سيقود إلى منحدر يتم في نهايته فرض "السلام الاقتصادي" على السلطة ودفن حل الدولتين.

ويجمع قادة الأجهزة الأمنية على أن السلطة الفلسطينية ستبدأ بالانهيار الاقتصادي بعد شهرين أو ثلاثة شهور، والسبب الرئيسي لذلك هو الخلاف مع إسرائيل حول مواصلة السلطة دفع مخصصات لذوي الشهداء والأسرى، وعندها لجأت إسرائيل إلى حسم مبلغ ٤٠ مليون شيكل شهريا من أموال الضرائب التي تجبها للسلطة. وردا على ذلك جمدت السلطة تسلم هذه الأموال، ما أدى إلى تقليص نحو ٦٠٠ مليون شيكل شهريا من ميزانية السلطة. واضطرت السلطة إلى دفع نصف رواتب الموظفين.

ورغم كل ذلك، يضيف المحلل العسكري، فإن التنسيق الأمني بين الطرفين في الضفة الغربية ظل مستمرا، وعاین الجيش الإسرائيلي تراجعاً طفيفاً في الجاهزية لمواصلة التنسيق في حوادث موضعية.

وأضاف أن أجهزة الأمن الفلسطينية "لا تزال تعتقل مشتبهاً بهم بالتخطيط لعمليات إرهابية، وتعيد مواطنين إسرائيليين سالمين بعد أن دخلوا عن طريق الخطأ إلى مناطق السلطة".

"هآرتس" تكشف الجوانب الاقتصادية من "صفقة القرن"

كشفت صحيفة "هآرتس" العبرية في تقرير لها نشرته على موقعها الإلكتروني، الثمن الذي ستدفعه إسرائيل من أجل تطبيق صفقة القرن.

ووفقا للصحيفة، فمن الممكن أن يضحي بنيامين نتنياهو ببعض المصالح الإسرائيلية في قطاع الزراعة والمنتجات الحيوانية، شريطة الاحتفاظ بكافة المصالح التكنولوجية التي تحققت إسرائيل، بسبب العديد من الاتفاقيات التجارية المبرمة بينها وبين الولايات المتحدة.

وأضافت الصحيفة، وفقا للمعلومات التي تلقتها إسرائيل بشأن الاتفاقيات التجارية التي سترتبط بصفقة القرن، أن بعض الاتفاقيات التجارية الزراعية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ستتغير وستكلف إسرائيل ثمنا باهظا يتحمله قطاع الزراعة، كما أفاد التقرير، أن من بين القطاعات التي ستتأثر سلبا قطاع إنتاج المواد الغذائية.

وأشار التقرير الى أن السوق الإسرائيلي سيغرق بالعديد من المنتجات الأمريكية، نظرا لأن التعريفات الجمركية بين البلدين ستلغى كنتيجة لإبرام الصفقة الأهم بالنسبة لنتنياهو.

وطالب الأمريكيون إسرائيل بإلغاء جميع رسوم الاستيراد للسلع الزراعية، وهو الأمر الذي سيتسبب في القضاء على الصناعات الغذائية بأكملها في إسرائيل، ومن المرجح أن تتعرض الشركات الإسرائيلية لضربة خطيرة.

جدير بالذكر أن المنتجات الإسرائيلية التي يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة تكون معفية من أي رسوم جمركية إلا أن العكس غير مطبق، لذا سيعمل دونالد ترامب بحسب ما ذكرته صحيفة "هآرتس"، على إعفاء كافة المنتجات الأمريكية من الرسوم الجمركية وهو الأمر الذي سيضر بالعديد من القطاعات التجارية في إسرائيل.

الاحتلال تسبب بـ ٢١٠ آلاف حالة اضطراب نفسي بغزة

قال تقرير لمنظمة الصحة العالمية إن نحو ٢١٠ آلاف مواطن من اضطرابات صحية نفسية وخيمة أو متوسطة في قطاع غزة جراء التعرض للعنف وظروف الاحتلال المزمن. وأوضح التقرير خلال اجتماع جمعية الصحة العالمية الـ٧٢ المنعقد في جنيف أن اعتقال الصحة النفسية يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه الصحة العمومية، ويمكن أن يتعرض أكثر من نصف الأطفال المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية في القطاع لاضطراب الإجهاد التالي للصدمات.

وذكر أن فلسطين تنوء بواحد من أثقل أعباء الاضطرابات النفسية لدى المراهقين في إقليم شرق المتوسط، حيث هناك نحو ٥٤% من الفتيان و٤٧% من الفتيات الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و ١٢ سنة لديهم اضطرابات انفعالية أو سلوكية.

وسلجت المنظمة ٣٦٣ اعتداء وهجمة إسرائيلية على الرعاية الصحية في قطاع غزة العام الماضي، منها ٣٦٢ هجمة وقعت منذ اندلاع مسيرة العودة، فيما استشهد ٣ عاملين صحيين بالذخيرة الحية، وأصيب ٥٦٥ آخرين بجروح، وتضررت ٨٥ سيارة إسعاف. وتشير أعمال الرصد التي تنفذها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان-بحسب التقرير- إلى أن العاملين الصحيين قد تعرضوا لهجمات بينما كانوا يحاولون الوصول إلى المصابين وبينما كانوا يعالجونهم، وأن الفرق الصحية قد منعت من الوصول للمصابين.

وفي الضفة الغربية، سجلت المنظمة الدولية ٦٠ هجوماً شنت من قبل الاحتلال الإسرائيلي على الرعاية الصحية في العام ٢٠١٨، حيث ضمت أغلب الهجمات المسجلة منع وصول سيارات الإسعاف والموظفين الطبيين إلى المرضى، وإلحاق إصابات بهم، وقد منعت ٦ عيادات متنقلة مباشرة من الوصول إلى التجمعات السكانية في المناطق المصنفة (ج) لفترات تصل إلى أسبوعين.

وأكد تقرير منظمة الصحة العالمية أن نقاط التفتيش الإسرائيلية واسعة النطاق تؤدي إلى عرقلة التحرك بين المدن الفلسطينية ونقل المرضى، مضيفاً أنه في العام ٢٠١٨ تم تسجيل ١٤٠ نقطة تفتيش ثابتة و ٢٢٥٤ نقطة تفتيش متنقلة داخل الضفة الغربية.

وأضافت "تتأثر حركة سيارات الإسعاف نتيجة هذه النقاط، حيث تم تسجيل ٣٥ حادثة منعت فيها سيارات الإسعاف من الوصول إلى أماكنها نتيجة الحواجز الإسرائيلية، إضافة إلى عرقلة دخول المرضى من الضفة الغربية إلى مستشفيات القدس".

وبينت المنظمة أنه وفقاً لبيانات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني فقد اضطرت نسبة ٨٤% من أصل ١٤٦٢ رحلة مسجلة لسيارات الإسعاف إلى نقل المرضى من سيارة إسعاف إلى أخرى، ما يؤدي إلى تأخر عبور المرضى ودخولها إلى المستشفيات، كذلك فقد تم إعاقة وصول العيادات الصحية المتنقلة إلى أماكنها بسبب وجود هذه الحواجز وبسبب جدار الفصل العنصري والمستوطنات.

وأكدت المنظمة أن تقسيم الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية أدى إلى إيجاد فئات من المواطنين شديدة التعرض للمخاطر في المناطق المصنفة (ج)، ومناطق التماس، والمنطقة هـ في الخليل، فمن بين السكان المقيمين في هذه المناطق والبالغ عددهم ٣٣٠٠٠٠ نسمة لا يتاح لـ ١١٤٠٠٠ نسمة (٣٥% منهم) سوى قدر محدود من الرعاية الصحية الأولية.

وبحسب التقرير، فقد استشهد في العام الماضي ٢٩٩ مواطناً وجرح نحو ٣٠ ألفاً، بينهم ٦٢٣٩ مصاباً بالرصاص الحي، وتعرض ١١٣ منهم لحالات بتر فيما أصيب ٢١ مواطناً بالشلل، و ٩ بفقدان دائم للبصر.

الاحتلال يسمح بدخول آليات مصفحة لأمن السلطة

تسلمت السلطة الفلسطينية في رام الله، مؤخراً، آليات مصفحة كهديّة من الولايات المتحدة الأميركية، وذلك عقب مصادقة رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن الإسرائيلي السابق، أفيغدور ليبرمان، ورئيس أركان جيش الاحتلال السابق، غادي آيزنكوت، بعد سنوات من المماطلة، وبحسب التقارير الواردة، فإن الحكومة الإسرائيلية، وافقت قبل نحو تسعة أشهر، تلبية لرغبة الإدارة الأميركية، على السماح لأجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، بإدخال ١٠ آليات مصفحة.

وأشارت صحيفة "هآرتس" إلى أن الآليات التي دخلت عبر الأردن، تم تجميعها في الأردن، وقدمتها الإدارة الأميركية للسلطة الفلسطينية، بعد تخريج مجموعة من عناصر الأمن التابعة للسلطة من دورة تأهيلية للتدريب على قيادة واستخدام الآليات. ولفقت الصحيفة إلى أن

السلطة الفلسطينية استلمت الآليات منذ كانون الثاني الماضي، فيما أشارت تقارير أخرى إلى أن عملية نقل الآليات إلى الضفة المحتلة تمت خلال الفترة القريبة الماضية.

وأكد الوزير يوسي بيلين الذي شغل العديد من المناصب البارزة في مقال نشرته صحيفة "اسرائيل اليوم" العبرية، أن هناك مصلحة إسرائيلية "كبيرة" في نقل عربات عسكرية مدرعة إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة. وأضاف أن هناك "صورة هاذيه؛ من جهة يتشكل الائتلاف الأكثر يمينية في إسرائيل، ومن جهة أخرى تسمح الحكومة الإسرائيلية؛ التي حولت اتفاق أوسلو من اتفاق انتقالي إلى نوع من الاتفاق الدائم حتى إشعار آخر، بنقل مدرعات لقوات الأمن الفلسطينية في الضفة".

ونقل عن رئيس المجلس الإقليمي بالضفة الغربية، يوسي داغان، تحذير جاء فيه: "كل ذي عقل يفهم بأن تزويد مركبات مدرعة عليها رشاشات لمخربين بالبنات؛ هو قرار من شأنه أن يكلف دماء كثيرة".

أما رئيس مجلس جبل الخليل، يوحاي تماري، فيسأل سؤالا استنكاريا: "لماذا يحتاج الفلسطينيون إلى مدرعات؟ من بالضبط يطلق النار عليهم؟"، فيما أعتبر النائب موتي يوغاف أن "هذه جريمة تعرض الحياة للخطر".

وأشار إلى، أن العديد من الدول العربية "لم تكن مستعدة أن تعترف بوجودنا، وكانت بينها محافل أمنت بأنه يمكن إبادة إسرائيل، ولكن الانتصار الدراماتيكي في حرب ١٩٦٧ دفع العالم العربي لأن يفهم بأن إسرائيل هي حقيقة ناجزة، لن يتمكنوا من اقتلاعها من هنا".

وأضاف: "حرب لم تستهدف إبادة إسرائيل، بل دفعها للانسحاب من المناطق التي احتلت قبل ست سنوات من ذلك، وحتى الاعمال الفلسطينية لم تسعى لشطب الدولة اليهودية، بل للإيلام والصدمة".

واعتبر أن "اتفاق السلام بين إسرائيل ومصر هو التعبير الأكثر أهمية للانعطاف التي طرأت على الفكر العربي تجاهنا"، مضيفا: "في ١٩٨٨ انضمت منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد خمس سنوات من ذلك وقعت هي أيضا على اتفاق انتقالي مع إسرائيل، وجرى فيه الحديث عن إقامة قوات فلسطينية قوية".

ولفت الوزير بيلين، إلى أن "إسرائيل سمحت بنقل السلاح الخفيف لقوات الأمن الفلسطينية، من أجل ضمان سيطرتهم على الفصائل التي لم تسلم بالتغيير، وكان يفترض باتفاق أوسلو أن يؤدي في غضون خمس سنوات لتسوية دائمة؛ وعمليا لم تتحقق تسوية تاريخية". وأوضح أن "إسرائيل مصلحة كبيرة في أن تكون قوات الأمن عند جيرانها قوية (السلطة)، وهذا هو السبب في أنه حتى الحكومات اليمينية الإسرائيلية تسمح بتسليح قوات الأمن الفلسطينية".

واحتمى الوزير الاسرائيلي، بتصريح سابق لرئيس السلطة محمود عباس، الذي "يصف التنسيق الأمني مع إسرائيل بالأمر المقدس"، ورغم ذلك حذر الوزير من الخطورة الكامنة التي يمكن أن تقع في حال "وجه هذا السلاح نحونا".

وأشار بيلين في مقاله، إلى أن كل حكومات إسرائيل فهمت بأن الخطر الأكبر هو الفوضى، ومن يقرر نقل عشر مدرعات ليس حالما أو مجرماً، ولكنه ببساطة يرى من هنا أمورا لا ترى من هناك".

وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، قد ذكرت، أن سلطات الاحتلال سمحت بإدخال مركبات مدرعة للسلطة الفلسطينية؛ وبحسب الصحيفة، بعد سنوات من الرفض: "إسرائيل" سمحت بإدخال مركبات مدرعة إلى السلطة الفلسطينية تبرع بها الاتحاد الأوروبي. وأضافت: "في الأيام الأخيرة تلقت أجهزة الأمن الفلسطينية ١٠ مركبات مدرعة من الاتحاد الأوروبي، تم نقلها إلى الضفة الغربية عبر الأردن بموافقة "إسرائيل".

يذكر أن استلام السلطة للآليات المصنفة الأميركية الخفيفة، يأتي في ظل قطع القيادة الفلسطينية للعلاقات الرسمية مع الجانب الأميركي، ورفضها التعاطي مع أية تحركات أميركية في ملف السلام، منذ أن أعلن ترامب في كانون الأول ٢٠١٧، الاعتراف بالقدس عاصمة مزعومة لإسرائيل، ثم نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

وتتهم القيادة الفلسطينية ترامب بالانحياز التام لصالح إسرائيل، وتدعو إلى إيجاد آلية دولية لاستئناف عملية السلام، المجمدة منذ ٢٠١٤، لقطع الطريق على الإدارة الأميركية التي تعمل على تجنيد حلفائها بالمنطقة لمحاولة فرض إملاءات سياسية تصفى من خلالها القضية الفلسطينية، مقابل الرخاء الاقتصادي المزعوم في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وأشار الموقع الإلكتروني لصحيفة "هآرتس" إلى أنه ووفقا للمعلومات التي تلقتها الإدارة المدنية التابعة لجيش الاحتلال والمعنية بالتنسيق الأمني مع أجهزة السلطة، ذكرت أن المصفحات ستتمركز في مدينة نابلس، غير أن بوسع السلطة استخدامها في الملفات والقضايا الجنائية في مختلف أنحاء الضفة.

إسرائيل تعيد ٦٥ قارب صيد لغزة

سلمت النيابة الإسرائيلية العامة ردًا أوليًا للمحكمة العليا، طالبت من خلاله بشطب التماس قدمته جمعيات حقوق الإنسان "چيشاه - مسلك"، "عدالة" و"مركز الميزان لحقوق الإنسان - غزة"، وطالبت الجمعيات في الالتماس بأن تأمر المحكمة بإعادة كافة سفن وقوارب الصيادين من قطاع غزة الموجودة لدى الجيش، مع كافة المعدات التي كانت على متنها، فورًا ودون قيد أو شرط.

وأعلنت النيابة الإسرائيلية في الرد الذي قدمته للمحكمة العليا قبل أسبوعين، أنها تنوي "العمل خلال الأشهر القريبة على إعادة السفينة لقطاع غزة، وكذلك بقية قوارب الصيد من قطاع غزة التي تم احتجازها من قبل سلاح البحرية ولم يكن هناك حاجة لمصادرتها (قراية ٦٥ قاربا) وذلك وفقًا لاعتبارات أمنية وسياسية ولتقديرات الأوضاع الأمنية".

وردًا على ذلك، قدمت الجمعيات ردًا للمحكمة العليا، أكدت من خلاله أنها مصرّة على مطلبها بتحرير كافة القوارب فورًا ودون قيد أو شرط، وكذلك كافة المعدات التي كانت على متنها. ويأتي هذا الطلب لمنع تكرار الحالات التي أعادت بها إسرائيل قوارب صيد لأصحابها

دون الممتلكات التي كانت عليها. كما طالب الملتزمون المحكمة بإلزام الدولة بتقديم جدول زمني واضح لإعادة القوارب، حيث لا يحتوي رد النيابة أي تطرق للموضوع. وشددت الجمعيات أنه رغم الخلاف مع النيابة الإسرائيلية بخصوص مدى قانونية احتجاز القوارب، فإنه يظهر من رد النيابة، بشكل قاطع، أنه لم يكن هنالك أي حاجة لاحتجازها. كما أنه ليس هنالك أي تبرير للمس بممتلكات الصيادين ومصدر رزقهم ورزق عائلاتهم. وقالت المحامية منى حداد من "جيشاه - مسلك"، التي تتولى تمثيل الجمعيات أمام المحكمة: "احتجاز القوارب والاحتفاظ بها لدى إسرائيل على مدى شهور وسنين، يتم دون صلاحية قانونية وبشكل مخالف للقانون الدولي. ادعاء إسرائيل أن احتجاز القوارب يحدث بسبب خرق التقييدات المفروضة على منطقة الصيد، التي يتم فرضها وتغييرها بشكل تعسفي، لا يمكن أن يبرر الضرر الجسيم اللاحق بممتلكات ومصدر رزق الصيادين وأبناء عائلاتهم. رد النيابة يوحي بأنها ستعمل كل ما بوسعها للتهرب من إصدار قرار حكم حاسم، الذي كان من الممكن أن يضع حد لهذا النهج العقابي وغير القانوني، الذي يهدف فقط إلى دب الذعر في قلوب الصيادين في غزة".

الاحتلال يصادق على بناء نحو ألف وحدة استيطانية جديدة بالقدس

أفادت مصادر إعلامية اسرائيلية، بأن ما تسمى بـ"لجنة التخطيط والبناء المحلية" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، وافقت على خطتي بناء جديدتين في مدينة القدس. وذكرت القناة الاسرائيلية السابعة أنه سيتم بناء مجمع استيطاني جديد على الجانب الشمالي من الحي الاستيطاني "جفعات مشفأة"، يتضمن ٧٠٦ وحدات منها مباني عامة وأخرى للتجارة وسوق العمل ومناطق مفتوحة للمستوطنين. وفتت إلى أنه وفقاً لخطة أخرى سيهدم مبنى في شارع ٥ في حي بمستوطنة النبي يعقوب شمال القدس وتبنى مكانه ٤ مباني جديدة مكونة من ١٣ و ١٤ و ١٥ طابقاً، وستتضمن ٢٣٥ وحدة استيطانية.

الموساد والجيش قلقان من الحرب وتنتياهو يرى ان المواجهة قادمة

كشف الكاتب والمحلل الإسرائيلي بين كاسبيت في مقال كتبه في صحيفة "المونيتور" عن أسباب هدوء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الوقت الذي يستعر فيه الصراع الأميركي الإيراني مشيراً إلى أن نتنياهو يرغب في أن تظل تل أبيب بعيدة عن اجواء الصراع الحالية.

ونقل الكاتب عن مصدر قوله: "ما تحاول إيران إثباته للولايات المتحدة الأميركية والمملكة العربية السعودية والحلفاء الآخرين هو أنه إذا كانت ستواجه مشاكل في تصدير النفط، فلن يمرّ هذا الأمر بهدوء عليهم".

ولفت كاسبيت إلى تقييم استخباراتي إسرائيلي ناقشه مسؤولون أمريكيون خلال جلسة نظّمها نتنياهو مؤخراً، وجاء فيه أن إيران تقف وراء أعمال العنف الأخيرة في المنطقة، بما في ذلك

الهجوم على ناقلات النفط في خليج عُمان، وهجوم الحوثيين على بنى تحتية نفطية تابعة للسعودية.

وأوضح مصدر أمني إسرائيلي أطلع على التقرير الأمني أنّ الغرض من الهجمات التي تقف وراءها إيران هو إيصال رسالة بأنها قادرة على وقف تدفق النفط من الخليج. كما أشار الكاتب إلى أنّ إيران تجنب التدخل المباشر في هذه الهجمات، مفضلة استخدام وكلاءها، لكن في حال اندلاع حرب شاملة، فسوف يتدخل الحرس الثوري الإيراني بشكل مباشر، وتعتقد إسرائيل أنها ستكون في مقدّمة الأهداف الإيرانية.

وكشف أنّ نتنياهو الذي يشغل منصب وزير الجيش أيضاً، قد عقد اجتماعاً للقيادة العليا في الجيش الإسرائيلي لمناقشة التطورات والتوترات المتزايدة بين طهران وواشنطن. وكان من بين المشاركين رئيس الأركان أفياف كوخافي ورئيس الموساد يوسي كوهين وغيرهم من كبار المسؤولين، وقد أصدر نتنياهو تعليمات إلى كافة الفروع الأمنية لمحاولة إبعاد إسرائيل عن هذا الصراع.

ووفقاً للكاتب، فإنّ نتنياهو يعلم أنّ فرص تجنب الحرب ضئيلة وأنه ليس لديه أي فرصة لإبقاء إسرائيل خارج قائمة الأهداف الإيرانية الرئيسية.

من جانبه، قال مصدر عسكري إسرائيلي لـ "المونيتور": "تلقينا ضربات مباشرة من إيران، ولهذا سنطبّق ما جاء في التقييم". وعلى الرغم من محاولات إسرائيل إبعاد نفسها إلا أنّ التوتر يزيد بحسب الكاتب الذي أشار إلى تقارير أعدّها أجهزة استخبارات غربية وجمعتها إسرائيل تكشف أنّ الإيرانيين نقلوا مؤخراً عدداً كبيراً من الصواريخ إلى المجموعات التي تدعمها في العراق وسوريا. وتُضيف التقارير أنّ قائد فيلق القدس في الحرس الثوري قاسم سليمانيّ أمر جميع القوات في العراق بالاستعداد للنزاع.

من جهته، قال مصدر سياسي إسرائيلي للمونيتور: "تحاول إيران إبراز قوتها لردع ترامب عن الدخول في حرب"، مضيفاً أنّ "الإيرانيين يحاولون إثبات أن الحرب ضد إيران لن تكون مثل الغزو الأميركي للعراق".

توازيًا، أوضح الكاتب أنّ إسرائيل تحاول التقليل من دعمها لموقف مستشار الأمن القومي الأميركي جون بولتون، الذي يدفع لاندلاع صراع مباشر مع الإيرانيين.

حركة المقاطعة العالمية " BDS "

قررت وزارة الشؤون الاستراتيجية في حكومة الاحتلال منح عشرات المؤسسات والناشطين المؤيدين للاحتلال دعماً مالياً في سبيل العمل ضد حركة مقاطعة "إسرائيل" BDS. وذكرت الوزارة، التي يرأسها غلعاد إردان، أنها ستقدم مبلغاً قدره ٥,٧ مليون شيكل للمؤيدين لها من أجل العمل ضد BDS التي تسعى لنزع الشرعية عن "إسرائيل" في الخارج، مشيرة إلى أنها ستصدر دعوة للمنظمات والناشطين والمبادرات لتقديم طلب الحصول على الدعم المالي.

ومن بين الدول التي ستنتشر فيها الدعوة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا وكندا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وجنوب إفريقيا.

ومن جهة اخرى أقرّ البرلمان الألماني "البوندستاغ" مشروع قانون يعتبر حركة مقاطعة "إسرائيل" "BDS" حركة "مناهضة للسامية"، داعياً حكومة بلاده إلى عدم تمويل أو دعم أي مؤسسة تنفي "حقّ إسرائيل في الوجود والدفاع عن نفسها". ودعم مشروع القانون حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي الذي تنزعمه المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، والحزب الاجتماعي الديمقراطي وحزب ألمانيا القومي الديمقراطي.

ومن المقرّر أن يؤدي القرار، إلى مراجعة الحكومة الألمانية لتمويل مشاريع يشارك فيها مناصرون وداعمون لحركة المقاطعة.

بدوره، أكد مركز حماية لحقوق الإنسان أن هذا القرار سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات الفلسطينية - الألمانية، وأنه ترسيخ لسلوك "دولة الاحتلال" كسلطة فوق القانون تفتقر من الانتهاكات ما شاءت دون مساءلة أو حساب.

أما رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو فبارك قرار "البوندستاغ"، وأعرب عن أمله بأن يؤدي القرار إلى خطوات فعلية، ودعا دولاً أخرى إلى سنّ قوانين مشابهة.

من جهتها، اعتبرت لجنة العلاقات الدولية في حركة الشبيبة الفتاوية قرار البرلمان الألماني، تواطؤاً مع الاحتلال والعنصرية، فيما وصفته حركة حماس بأنه مؤسف ومُخزٍ، معتبرة أنه يوم أسود في تاريخ حقوق الإنسان وحرية التعبير.

مسابقة "يورو فيجن"

أكدت القناة "١٢" العبرية أن خسائر فادحة لحقت بمنظمي حفل الأغنية الأوروبية "يوروفيجن" في كيان الاحتلال جراء ضعف الحضور؛ وأن ثلث التذاكر المعدة لحفل الافتتاح لم تبع، والتي يصل عددها إلى ٢٥٠٠ تذكرة، مشيرة إلى أن عدد السياح الوافدين لحضور ومتابعة الحفل كان مخيباً للآمال، إذ كانت التوقعات تشير إلى حضور ما يزيد عن ١٥ ألف سائح، إلا أن الواقع جاء مغايراً بحضور نصف العدد فقط.

ولفتت القناة إلى أن خسائر كبير ستلحق بهيئة البث العام الإسرائيلية (مكان) الراعية الحصرية للحفل؛ وتعتبر مسابقة "يوروفيجن" أكبر حدث غير رياضي من حيث عدد المشاهدين في الكيان، وينظمها الاتحاد الإذاعي الأوروبي منذ العام ١٩٥٦.

يذكر أن جيش الاحتلال نشر عدداً من بطاريات "القبة الحديدية" بالتزامن مع انطلاق فعاليات "يوروفيجن" تحسباً من إطلاق صواريخ من قطاع غزة. وكان دعا فنانون من غزة الاتحاد الأوروبي إلى إلغاء إجراء هذه المسابقة داخل الكيان الإسرائيلي، ونظم ناشطون في المقاطعة حول العالم حملة لإقناع الفنانين الأوروبيين بمقاطعة المسابقة، رفضاً لجرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني.

هكذا عاقبت إسرائيل الوفد الأيسلندي

ونشرت إحدى المضيفات العاملات في شركة الطيران الإسرائيلية (أعال) منشوراً على حسابها الشخصي بـ (فيسبوك) كتبت فيه "هكذا عاقبنا الوفد الأيسلندي" لرفعه الأعلام

اللسطينية خلال احتفال (يورفيجن). ووفقاً لموقع (يديعوت)، رفع ثلاثة من أعضاء الوفد الأيسلندي الأعلام الفلسطينية لحظة انتهاء مراحل احتفال (يوروفيجن) في تل أبيب، الأمر الذي أثار عاصفة من الغضب والانتقادات في أوساط جمهور العدو. أما عن الطريقة التي تم من خلالها معاقبة أعضاء الوفد الأيسلندي، فقد كانت من خلال تغيير مقاعدهم داخل الطائرة في طريق العودة إلى آيسلندا، حيث تم تفريقهم عن بعضهم البعض في مقاعد الطائرة في طريق العودة، كما تم تجليسهم في مقاعد غير مرغوب بها.

الحريديون يتصدّون لـ"يوروفيجن" بالصلوات وإطالة السبت

تنشغل إسرائيل، منذ سنة، بمسابقة الأغنية الأوروبية ("يوروفيجن")، بمشاركة الفنانة مادونا، رغم الدعوات الواسعة للمقاطعة وإقامة مهرجانٍ بديل انطلق بالفعل في العاصمة البريطانية، لندن.

وتستغلّ إسرائيل الـ"يوروفيجن"، الذي يعتبر "مونديال الموسيقى" وأحد أكثر المسابقات مشاهدة، للترويج لنفسها اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وأمنياً وسياحياً، غير أن التوقعات بوفود عشرات آلاف السياح إلى البلاد خابت، إذ اقتصرت مشاركات الجمهور على الإسرائيليين فقط.

وأبرز الـ"يوروفيجن" أزمة أخرى في إسرائيل، غير عدم وفود السياح والتهديدات الأمنية بفعل إدراك فصائل المقاومة الفلسطينية للأهمية التي توليها إسرائيل لصورتها في العالم، هي أزمة التيار الحريدي المتزمت، الذي أبدى مواقف حادة من تنظيم الـ"يوروفيجن"، لأسباب دينية، وأصدر فتاوى اعتبرت في مواقع التواصل الاجتماعي... ساخرة.

وآخر هذه الفتاوى كان من الحاخام الرئيسي لإسرائيل، دافيد لاو، الذي دعا الحريديين إلى إطالة يوم السبت بعشرين دقيقة، نظراً "للتدنيس الجماعي للسبت" الذي يمارس خلال التجهيزات لمسابقة الـ"يوروفيجن".

وأعرب لاو عن "أسفه لأن هذه ليست المرّة الأولى التي يدنس فيها السبت أمام العالم كله، لذلك، فأنا أطلب من كل واحد منكم أن يطيل السبت بعشرين دقيقة".

بينما دعا الزعيم الديني، الحاخام حاييم كنييسكي، الأربعاء، إلى صلاة جماعية منتصف ليل الجمعة السبت في كل الكنس في البلاد. وكان لافتاً سؤال كنييسكي عن أن الدعوة لصلاة جماعية ستسبب "معرفة الجمهور أن هناك 'يوروفيجن'"، وكان إسرائيل لم تضجّ به منذ عام، فأجاب الحاخام "ذلك لن يضر، علينا أن نصلي كي لا تتضرر كل إسرائيل".

وأوقف رئيس حزب "يهדות هتوراه" الحريدي، يعكوف ليتسمان، اتصالاته مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، لتشكيل حكومته المقبلة بسبب "تدنيس السبت" خلال الـ"يوروفيجن"، ما اضطر نتنياهو إلى إرسال رسالة محاباة لليتسمان، جاء فيها أن "الـ'يوروفيجن' مسابقة دولية تحكمها معايير دولية غير خاضعة لسلطة الحكومة الإسرائيلية، وتدار بشكل حصري من قبل هيئة البث الرسمية لا من قبل الحكومة الإسرائيلية" وأضاف نتنياهو أن حكومته "غير معنية بتدنيس السبت وأن معظم المشاركين في المسابقة من خارج البلاد وليسوا يهوداً".

ويتخذ الحريديون موقفاً حاداً من العمل أيام السبت، وسبب ذلك شرحاً في العام ٢٠١٦، بين حزب "يهودت هتوراه" وبين الحكومة الإسرائيلية، كاد أن يسقطها، بعد تراجع وزير المواصلات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، عن العمل في بناء سكة الحديد أيام السبت.

تقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

عشية الذكرى ٧١ للنكبة الفلسطينية، أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إن عدد الفلسطينيين في العالم تضاعف تسعة مرات منذ العام ١٩٤٨ حتى وصل الآن إلى ١٣ مليون فلسطيني حول العالم، نصفهم يعيشون في فلسطين التاريخية. وجاء في الإعلان أن النكبة أدت إلى تشريد ما يزيد عن ٨٠٠ ألف فلسطيني من قراهم ومدنهم من أصل ١,٤ مليون فلسطيني كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام ١٩٤٨ في ١,٣٠٠ قرية ومدينة فلسطينية.

وسيطر الاحتلال خلال مرحلة النكبة على ٧٧٤ قرية ومدينة فلسطينية، حيث تم تدمير ٥٣١ منها بالكامل ورافق عملية التطهير ارتكاب العصابات الصهيونية أكثر من ٧٠ مجزرة بحق الفلسطينيين أدت إلى استشهاد ما يزيد عن ١٥ ألف فلسطيني.

واستعرض الإحصاء تطور عدد السكان في فلسطين منذ العام ١٩١٤ وحتى الآن، حيث بلغ العدد في حينه ٦٩٠ ألف فلسطيني، شكلت نسبة اليهود ٨% فقط منهم، وفي العام ١٩٤٨ بلغ عدد السكان أكثر من ٢ مليون حوالي ٣١,٥% منهم من اليهود، وقد ارتفعت نسبة اليهود خلال هذه الفترة بفعل توجيه ورعاية هجرة اليهود الى فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني. وتضاعف عدد اليهود ستة مرات خلال الفترة ذاتها، حيث تدفق بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٣٩ أكبر عدد من المهاجرين اليهود، وبلغ عددهم ٢٢٥ ألف يهودي، وتدفق على فلسطين بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٤٧ أكثر من ٩٣ ألف يهودي، وبهذا تكون فلسطين قد استقبلت بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٤٧ ما يقرب من ٣١٨ ألف يهودي، ومنذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٧٥ تدفق أكثر من ٥٤٠ ألف يهودي.

وعلى الرغم من تشريد أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني في العام ١٩٤٨ ونزوح أكثر من ٢٠٠ ألف فلسطيني غالبيتهم الى الأردن بعد حرب حزيران ١٩٦٧، فقد بلغ عدد الفلسطينيين الاجمالي في العالم في نهاية العام ٢٠١٨ حوالي ١٣,١ مليون نسمة، ما يشير الى تضاعف عدد الفلسطينيين أكثر من ٩ مرات منذ أحداث نكبة ١٩٤٨، أكثر من نصفهم (٦,٤٨ مليون) نسمة في فلسطين التاريخية (١,٥٧ مليون في المناطق المحتلة عام ١٩٤٨).

وتشير التقديرات السكانية أن عدد السكان نهاية ٢٠١٨ في الضفة الغربية "بما فيها القدس" ٢,٩٥ مليون نسمة، وحوالي ١,٩٦ مليون نسمة في قطاع غزة، وفيما يتعلق بمحافظة القدس فقد بلغ عدد السكان حوالي ٤٤٧ ألف نسمة في نهاية العام ٢٠١٨، منهم حوالي ٦٥% (حوالي ٢٨١ الف نسمة) يقيمون في مناطق القدس (J1).

وبناءً على هذه المعطيات فإن الفلسطينيين يشكلون حوالي ٤٩% من السكان المقيمين في فلسطين التاريخية، فيما يشكل اليهود ما نسبته ٥١% من مجموع السكان ويستغلون أكثر من ٨٥% من المساحة الكلية لفلسطين التاريخية (البالغة ٢٧,٠٠٠ كم٢). وتضمن الإعلان معطيات عن واقع اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لسجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين (الأونروا) حيث بلغ عددهم في الأول من كانون الأول للعام ٢٠١٨، حوالي ٦,٠٢ مليون لاجئ فلسطيني، يعيش حوالي ٢٨,٤% منهم في ٥٨ مخيماً رسمياً تابعاً لوكالة الغوث الدولية تتوزع بواقع ١٠ مخيمات في الأردن، و٩ مخيمات في سوريا، و١٢ مخيماً في لبنان، و١٩ مخيماً في الضفة الغربية، و٨ مخيمات في قطاع غزة.

وتمثل هذه التقديرات الحد الأدنى لعدد اللاجئين الفلسطينيين باعتبار وجود لاجئين غير مسجلين، إذ لا يشمل هذا العدد من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩ حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧ "حسب تعريف الأونروا" ولا يشمل أيضاً الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام ١٩٦٧ على خلفية الحرب والذين لم يكونوا لاجئين أصلاً.

من ناحية أخرى، أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٧ أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين تشكل ٤٣% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في دولة فلسطين.

وقال إعلان الإحصاء إن النكبة حولت قطاع غزة إلى أكثر بقاع العالم اكتظاظاً بالسكان، حيث بلغت الكثافة السكانية في دولة فلسطين في نهاية العام ٢٠١٨ حوالي ٨١٦ فرد/كم^٢ بواقع ٥٢٢ فرد/كم^٢ في الضفة الغربية و٥,٣٧٥ فرد/كم^٢ في قطاع غزة.

ويشكل اللاجئين ٦٦% من سكان قطاع غزة، بحيث تسبب تدفق اللاجئين الى تحويل قطاع غزة لأكثر بقاع العالم اكتظاظاً بالسكان، إلى جانب إقامة منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي لقطاع غزة بعرض يزيد عن ١,٥٠٠ م على طول الحدود الشرقية للقطاع حيث لا يزال الاحتلال يسيطر على حوالي ٢٤% من مساحة القطاع البالغة ٣٦٥ كم^٢.

هذا الاكتظاظ ساهم بارتفاع حاد بمعدل البطالة في قطاع غزة، بحيث بلغ معدل البطالة ٥٢%، ويتبين أن معدلات البطالة السائدة كانت الأعلى بين الشباب للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة بواقع ٧٢%، هذا بدوره ساهم بتفاقم وضعف الواقع الاقتصادي في قطاع غزة، مما حوّل ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة الى فقراء.

وبلغت نسبة الفقر في العام ٢٠١٧ في قطاع غزة ٥٣%، ويشار إلى أن نسبة الأسر التي تستخدم مصدر مياه شرب آمن بلغت ١١% من الأسر في قطاع غزة حسب نتائج التعداد ٢٠١٧ بسبب تردي نوعية المياه المستخرجة من الحوض الساحلي.

١٠٠ ألف شهيد منذ النكبة

وتطرق الإعلان إلى عدد الشهداء الفلسطينيين والعرب منذ النكبة عام ١٩٤٨ وحتى اليوم (داخل وخارج فلسطين) والذي بلغ نحو ١٠٠,٠٠٠ شهيد، فيما بلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى ١٠,٨٥٣ شهيداً، خلال الفترة ٢٩/٠٩/٢٠٠٠ وحتى ٠٧/٠٥/٢٠١٩.

يشار إلى أن العام ٢٠١٤ كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط ٢,٢٤٠ شهيداً منهم ٢,١٨١ استشهدوا في قطاع غزة غالبيتهم استشهدوا خلال العدوان الصهيوني على قطاع غزة، أما خلال العام ٢٠١٨ فقد بلغ عدد الشهداء في فلسطين ٣١٢ شهيداً منهم ٥٧ شهيداً من الأطفال وثلاث سيدات، لا يزال الاحتلال يقوم باحتجاز جثامين ١٥ شهيداً. وإن عدد الجرحى الفلسطينيين خلال العام ٢٠١٨ حوالي ٢٩,٦٠٠ جريحاً، كما وتشير بيانات وزارة الصحة إلى

أن عدد الجرحى في قطاع غزة قد بلغ ١٦,٨٠٠ جريحاً منذ انطلاق مسيرات العودة يوم ٣٠ آذار ٢٠١٨. وتم بتر أطراف ١٣٦ مواطناً، وذلك نتيجة لاعتداءات قوات الاحتلال بحق المواطنين في مسيرة العودة وكسر الحصار شرق قطاع غزة، فيما بلغ عدد الشهداء ٢٧٢ شهيداً، من بينهم ٥٤ طفلاً و٦ نساء ومسناً، بينهم أربعة مسعفين وثلاثة صحفيين.

مليون حالة اعتقال منذ العام ١٩٦٧

وقال إعلان الإحصاء إن عدد حالات الاعتقال منذ العام ١٩٦٧ بلغ مليون حالة، لا يزال منهم في سجون الاحتلال ٥,٧٠٠ أسيراً كما هو في نهاية آذار ٢٠١٩ (منهم ٢٥٠ أسيراً من الأطفال و٤٧ امرأة)، أما عدد حالات الاعتقال فبلغت خلال العام ٢٠١٨ حوالي ٦,٥٠٠ حالة، من بينهم ١,٠٦٣ طفلاً و١٤٠ امرأة.

إلى جانب فرض الإقامة المنزلية على ٣٠٠ طفل في القدس منذ تشرين أول عام ٢٠١٥ ولا زال ما يقارب ٣٦ طفل تحت الإقامة المنزلية حتى الآن، ومعظم الأطفال جرى اعتقالهم بعد إنهاء فترة الإقامة المنزلية عليهم والتي تراوحت بين ٦ شهور وعام. الاستيطان مستمر

بلغ عدد المواقع الاستعمارية والقواعد العسكرية الصهيونية نهاية العام ٢٠١٧ في الضفة الغربية ٤٣٥ موقعا، منها ١٥٠ مستعمرة و١١٦ بؤرة استعمارية يقيم فيها ٦٥٣,٦٢١ مستعمراً، ٤٧% من المستعمرين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي ٣٠٦,٥٢٩ مستعمراً منهم ٢٢٥,٣٣٥ مستعمراً في القدس، وتشكل نسبة المستعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي ٢٣ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي ٧٠ مستعمراً مقابل كل ١٠٠ فلسطيني.

وعزل جدار الضم والتوسع أكثر من ١٢% من مساحة الضفة الغربية، مما أدى الى فرض قيود على نحو ١,٩ مليون نسمة يعيشون في مناطق قريبة من الجدار و/أو المستعمرات، نحو ٤٠٠ ألف نسمة منهم يعيشون في مناطق (ج).

بلغت مساحة مناطق النفوذ في المستعمرات الصهيونية في الضفة الغربية ٥٤١,٥ كيلو متر مربع كما هو الحال في نهاية العام ٢٠١٨، وتمثل ما نسبته حوالي ١٠% من مساحة الضفة الغربية، فيما تمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري حوالي ١٨% من مساحة الضفة الغربية.

وتشير معطيات الاحصار إلى استمرار مصادرة الأراضي الفلسطينية، حيث استغل الاحتلال تصنيف الأراضي حسب اتفاقية أوسلو (أ، ب، ج) لإحكام السيطرة على أراضي الفلسطينيين خاصة في المناطق المصنفة (ج) والتي تبلغ مساحتها ٣,٣٧٥ ألف دونم، يسيطر الاحتلال على ٧٦% منها، فيما تبلغ المساحة المصنفة (أ) حوالي مليون دونم، وتبلغ المساحة المصنفة (ب) حوالي ١,٠٣٥ ألف دونم، وتبلغ المساحة المصنفة "أخرى" حوالي ٢٥٠ ألف دونم وتشمل (محميات طبيعية و J1 و H2 في الخليل، ومساحات مناطق غير مصنفة)،

وقد صادق الاحتلال الصهيوني خلال العام ٢٠١٨ على مصادرة نحو ٥٠٨ دونمات من أراضي الفلسطينيين، بالإضافة الى الاستيلاء على مئات الدونمات الخاصة بالفلسطينيين من خلال توسيع الحواجز وإقامة نقاط مراقبة عسكرية لحماية المستعمرين.